لا يوجب اختلاف النوع يوجب اختلاف الشخص بالضرورة دون عكس كلي فحركة الحجر الى العلو قسرا وحركة النار اليه طبعا لا تختلف
بالنوع من حيث هما كذلك اي من حيث استنادهما الى محركين مختلفين بالنوع اعني القاسر والطبيعة بل هما ان الحركتان متفقتان في الماهية
ولا عبرة ايضا بوحدة ما له الحركة فان تنوع المحل لا يوجب تنوع الحال وان كان تعدد المحل مطلقا يوجب الحال بحسب الشخص فسواد الانسان
وسواد الحجر نوع واحد وكذا حركتهما اذا لم يختلف هناك ما فيه وما منه وما اليه وذلك لان اضافة الحركة بل العرض مطلقا الى الموضوع امر
خارج عن ماهيتهما ولا يكون اختلاف الموضوعات موجبا لاختلافها ولا بوحدة الزمان لانه نوع واحد لا يختلف حقيقة فلا فائدة في اعتبار
وحدتها النوعية في وحدة الحركة بحسب النوع بخلاف اعتبار وحدته الشخصية في وحدتها الشخصية وان قدر تنوعه واختلافه بالماهية فهو عارض
للحركة ومقدار لها واختلاف العوارض بالنوع لا يوجب التنوع في المعروضات كان تنوع المعروضات لا يوجب تنوع عوارضها وثانيها
الوحدة الجنسية وقد تعتبر فيها من الوحدات بعض ما يعتبر في الوحدة النوعية لان النوع هو الجنس مع قيود منوعة له وانما هو وحدة
ما فيه فقط فالحركة الواقعة في كل جنس جنس من الحركة فالحركات الاينية كلها متحدة في الجنس العالي وكذا الحركات الكيفية والكمية وتترتب اجناس
الحركات بحسب ترتب الاجناس التي تقع تلك الحركة فيها فالحركة في الكيف جنس هو فوق الحركة في الكيفيات المحسوسة وهي جنس فوق الحركة
في المبصرات وهي جنس فوق الحركة في الالوان وهكذا الى ان ينتهي الى الحركات النوعية المنتهية الى الحركات الشخصية **المقصد السابع**
الحركات منها ما هي غير متضادة ومنها ما هي متضادة وقد علمت في مباحث التقابل ان لا تضاد الا بين الانواع الحقيقية الداخلة تحت جنس
اخير فالحركات المختلفة بالجنس كالنقلة والاستحالة والنمو غير متضادة لانها اجناس يجتمع في موضع واحد في زمان واحد وان امتنع اجتماعها
حينا من الاحيان فلا لماهياتها اي ليس امتناعها من الاجتماع في ذلك الحين مستندا الى ماهياتها بل الى اسباب خارجة فلا تضاد بين
الحركات المختلفة الاجناس وانما التضاد بين انواعه المتشاركة في الجنس الاخير منها اي من الحركات ففي الاستحالة كالتسود والتبيض
فانهما نوعان مندرجان تحت الحركة في الالوان ومتشاركان في الموضوع وبينهما من الخلاف ما هو اكثر مما بين احدهما وبين التصفر والتحمر
وغيرهما فهو غاية الخلاف فلا معنى للتضاد الا ذلك وفي الكم كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف فان لكل واحد من النمو والذبول حدا محدودا
بالطبع يتوجه اليه وبينهما غاية الخلاف وكذا بين الحركتين اليهما وكذا الحال في التكاثف والتخلخل اذ لكل واحد منهما حد لا يتجاوزه وفي النقلة
كالصاعدة والهابطة فان كل واحد من الصعود والهبوط له حد محدود وبينهما غاية الخلاف والى ما فعلنا اشار اجمالا بقوله اذ لها اي
للحركة في هذه المقولات الثلث في كل طرف حد محدود متوجه اليه وبين الطرفين غاية الخلاف فان التسود والتبيض بينهما غاية الخلاف وكذا بين
حدي النمو والذبول والتخلخل والتكاثف والصعود والهبوط فيكون بين توجهين ايضا غاية الخلاف واما الحركة الوضعية فلا تضاد
فيها لما ستعرف عن قريب من ان الحركة المستديرة لا تضاد فيها **المقصد الثامن** تضاد الحركات ليس لتضاد ما فيه
فان الصاعدة والهابطة ضدان بلا شبهة وان اتحد ما فيه اذ ما ان الحركتان وكذلك الحركة من السواد الى البياض ضد للحركة من السواد
الى البياض وان فرض وحدة الطريق اعني وحدة ما فيه ولا لتضاد المحرك لتضاد الحركتين الطبيعيتين الصادرتين عن طبيعة واحدة
فان الهواء اذا حصل في حيز الارض صعد عنه طبعا واذا حصل في حيز النار هبط عنه كذلك فبين هذه الصاعدة والهابطة تضاد مع

وحدة المحرك وهذا المثال انما يصح اذا لم يعتبر في التضاد غاية الخلاف كما ظهر من كلام الامام في الملخص والمذكور في باب السماء والعالم
من الشفاء ان هاتين الحركتين ليستا متضادتين كما ظن بعضهم لانهما تنتهيان الى طرف واحد وتوجيهه على ما في المباحث المشرقية
ان الضدين يجب ان يكون بينهما غاية التباعد ولم يوجد ذلك في هاتين الحركتين لان البعد بين حركة النار وحركة الارض اكثر
من البعد بين صعود الهواء عن المركز وهبوطه عن المحيط وكيف يكونان متضادين والمطلوب بهما حالة واحدة هي ان يكون في حيز
الماء او تحت النار ويرد عليه انه يلزم منه ان لا يكون تضاد في الحركات الاينية الا بين الصاعدة الواصلة الى المحيط والهابطة الواصلة
الى المركز فلا يكون حركة الحجر قسرا الى فوق وحركته طبعا الى تحت متضادتين مع انهم صرحوا بخلافه ولا لتضاد الحركتين القسريتين
كالصاعدة والهابطة الصادرتين عن قاسر واحد ولا لتضاد المتحرك لان حركة الحجر طبعا الى تحت وقسرا الى فوق متضادتان
مع ان المتحرك واحد ولا لتضاد الزمان فانه لا تضاد فيه اي في الزمان اذ لا تنوع فيه بل الازمنة كلها متساوية في الماهية ولا عكس
توارده اي توارد الزمان على موضوع واحد ولا بد في المتضادين من الاختلاف بالنوع والتوارد على الموضوع الواحد ولكونه
عطف على قوله فانه كانه قيل ولا لتضاد الزمان لانه لا تضاد فيه ولكونه عارضا للحركة وتضاد العوارض لا يوجب تضاد المعروضات
فلو فرض التضاد في الزمان لم يكن مقتضيا لتضاد الحركات ولا للحصول اي ليس تضاد الحركات للحصول في الاطراف التي
هي مبادي الحركات ونهاياتها لانه اي الحصول في الاطراف معدوم عند وجود الحركة فان الحصول في المبدأ يحصل قبلها ويعدم
عندها والحصول في المنتهى يحصل بعدها فلو كان تضادها لاجل الحصول في الاطراف لم يكن بين الحركات الموجودة تضاد بل تضاد
الحركات للتوجه من الاطراف اليها اعني بحسب ما منه وما اليه جميعا من حيث هما كذلك اي من حيث انهما متضادان اعني
ان يكون مبدأ احد الحركتين ضد المبدأ الآخر ومنتهاها ضد منتهاها وليس يكفي لتضاد الحركة التضاد بين المبدأين فقط فان الحركة
من السواد الى الحمرة لا تضاد من البياض الى الحمرة ولا للتضاد بين المنتهيين فقط فان الحركة من الحمرة الى البياض لا تضاد الحركة
من الحمرة الى السواد وذلك لانتفاء غاية الخلاف وانما اعتبر قيد الحيثية اذ لا بد من اعتباره فانهما اي ما منه وما اليه في الحركتين قد
يختلفان بالذات والماهية مع التضاد بينهما كالسواد والبياض فان الحركة من الاول الى الثاني تضاد الحركة من الثاني الى الاول لان
مبدأيهما متضادان بالذات وكذلك منتهاهما او دونه اي دون التضاد كالسواد والحمرة فانهما مختلفان بالماهية بلا
تضاد لعدم التباعد في الغاية فلا تضاد ايضا بين الحركتين احديهما الى الآخر وعكسها او بالعرض اي يختلفان لا بالذات
ولكن باعتبار عارض مع التضاد بحسبه ايضا كالمركز والمحيط لانهما جزءان اي بعضان من جسم بسيط عرض لاحدهما انه غاية القرب
من الفلك وللآخر انه غاية البعد عنه مع تساويهما في الحقيقة وباعتبار هذين العارضين صارا متضادين وصار تضادهما
بالعرض سببا لتضاد الصاعدة والهابطة بالذات فانهما معنيان وجوديان يمتنع اجتماعهما في موضوع واحد وبينهما غاية
الخلاف وكذا حال الحركتين الواقعتين في جهتين متقابلتين وقد يقال لا تضاد في الحركة المستقيمة الا بين الصاعدة والهابطة
فتلك ست تامل وقد لا يختلفان اصلا اي لا يختلف اصلا اي لا يختلف مبدأ الحركة ومنتهاها لا بحسب الماهية ولا بحسب العارض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1